

خطاب الرئيس عباس

ما قبله وما بعده

رأس عبيدات

ما قبل خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، كان هناك حديث عن «قنبلة» سيفجرها أمام الحشد الدولي المتميّز في الجمعية العامة، وكانت التكهّنات والتحليلات التي سرت حول تلك «القنبلة» منصبةً على أنّ خطاب الرئيس سيضع حداً لمرحلة طويلة من المفاوضات العبيثة وغير المجدية، وسيؤكد استراتيجية فلسطينية جديدة أو نوعية ترتقي إلى مستوى الكفاح والأوضاع والظروف الاستراتيجية التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني، فلذلك كانت تلك التكهّنات والتحليلات تقول بأنّ الرئيس قد يعلن إلغاء اتفاقيات أوسلو، أو ربما الانسحاب منها، أو تجديدها، وخاصة ما يتصل ويتعلق بالتنسيق الأمني «المقدس» والذي جرت مطالبات فصائلية وحزبية ومجتمعية بوقفه استناداً لقرارات المجلس المركزي في دورته (4+5) من شباط الماضي، أو تجديده، وفي الحد الأدنى تقنيته وتقليصه من باب أضعف الإيمان.

وفي خطابات الزعماء والقادة العرب والعجم والدوليين التي سبقت خطاب الرئيس عباس، ارتسمت خيبة كبيرة رغم كل الحديث الطاغوي و«الهوربات» و«الهيجمات» عن النصر الذي سيتحقق برفع العلم الفلسطيني إلى جانب أعلام الدول الأخرى أمام مبنى الأمم المتحدة، رغم أنّ ذلك نصر معنوي كبير، فالقضية الفلسطينية لم تسقط فقط من كلمة زعيم أكبر دولة في العالم «أوباما»، بل غابت في كلمات العديد منهم، ووردت بشكل مجزوء ومقتضب أو بصورة مختزلة أو هامشية في كلمات البعض الآخر، وهذا يعكس مدى التراجع والتآكل في مكانة القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

وعلى كل حال أنا لست هنا بصدد الحديث عن الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التراجع المريع للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية فلسطينياً وعربياً، ولئن كنت سأتي على ذلك في سياق المقالة من دون تفصيل.

لقى الرئيس خطاباً وكان الجميع من أبناء شعبنا يريد معرفة «القنبلة» وسمع الدوي الذي سيحدثه خطاب الرئيس، حيث أسهب في شرح الجرائم والإجراءات والممارسات والخروق التي مارسها وارتكبتها «إسرائيل» بحق شعبنا من النكبة ليومنا هذا من تدمير وحرق للأطفال واستيطان واعتقالات وانتهاك بحق المقدسات وتحديداً للمسجد الأقصى وغيره، وقال بأن هذا الوضع القائم لم يعد مقبولاً، وبأن «إسرائيل» لا تلتزم بالاتفاقيات ودمرت الأسس القانونية والسياسية التي قامت عليها تلك الاتفاقيات، ولذلك ما دامت «إسرائيل» غير ملتزمة بهذه الاتفاقيات، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته لن تلتزم بهذه الاتفاقيات، وكذلك طالب بالحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، وبأنه ما دامت «إسرائيل» ترتكب الجرائم بحق شعبنا، فإننا مستمرين بالتوجه إلى المحاكم الدولية وإلى محكمة الجنايات الدولية، ولكنه في المقابل لم يسقط خيار السبلا الذي قال بأنه ضروري لشعبنا و«جيرنانا»، ولم يخلق الباب أمام العودة مجدداً إلى المفاوضات وحل الدولتين، وأعلن قبوله المشروع الفرنسي، الذي يدعو إلى العودة للمفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» مجدداً حتى نهاية العام 2017، وفق الأسس والمراجعات السابقة التي فشلت فشلاً ذريعاً في حمل «إسرائيل» على تقديم أية تنازلات جدية من أجل السلام.

انتهى خطاب الرئيس ومهما كانت قوة بلاغته وإنشائه وجزالة الفاظه ومفرداته، ومهما تشدّد وصعد في نبرة الخطاب اللفظي، فإنها ستبقى في إطار اللغة، إذا لم تجر ترجمة ما ورد فيه سلوكاً وأفعالاً وممارسات وتطبيقات عملية على أرض الواقع، ومن دون ذلك فإن الخطاب سيكون «اجتراراً» وتكراراً لما هو سابق، وسيكون خطاباً استهلاكيّاً، لا تأسيس فيه لسياسة جديدة، ولا يشكل جسراً لمرحلة استراتيجية جديدة.

والخطاب كذلك لم يعلن بشكل عملي وصريح عن التحلّل من اتفاقيات أوسلو، أو حل السلطة، أو ما هو مترتب على تلك الاتفاقيات من التزامات أمنية وسياسية، رغم قول الرئيس بأن «إسرائيل» دمرت الأسس التي قامت عليها، وهو كذلك لم يطالب باعتبار دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال، رغم قوله ومطالبته بالحماية الدولية لشعبنا، وأعلن رفضه للحلول المجزوءة والدويلات المؤقتة، وهو لم يوضح أو يشرح الآليات لتحقيق ما طرحه، فهو ربما أراد أن يوجه رسالة تهديد للمجتمع الدولي بأن عليه أن يتحرك وإلا «إلا» تلك التي لم تعد تخيف أحداً، كونها من دون «أنياب» ومجردة من عناصر القوة.

قبل الحديث عما هو المطلوب بناء على ما ورد في خطاب الرئيس، لا بد من القول بأن الحالة الفلسطينية وما وصلت إليه من أزمة، وفيها حالة الضعف والهوان الفلسطينية والتعلق ومطاردة خيوط الأوهام والرهانات الخاطئة، وما تعيشه قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية من ضعف، وما يفعل به الانقسام القائم والمستمر والمتكرّر، بفعل تغليب المصالح والأجندات الفئوية والحزبية والصراع على سلطة منزوعة الدسم من تفكك وتحلل ومخاطر جدية على المشروع والقضية والشعب.

وكذلك الحالة العربية التي تعيش انهيارات وتراجعات غير مسبوقة، حيث حروب التدمير الذاتي وحروب الجميع ضد الجميع، وبفعل ذلك لم تسقط القضية الفلسطينية «سبوا» من خطاب أوباما، إلا بعد أن سقطت عمداً من جدول أولويات معظم إن لم نقل جميع الأنظمة العربية.

المطلوب والمحلّل الآن، ليس خوض جولات وصراعات من الجدول والنقاش البيزنطي حول الخطاب، وحول جنس الملائكة، كان نكراً أو أثنى، في ظلّ احتلال «متفول» و«متوحش» يبتلع الأرض ويلغى القضية ويقضي شعب، بل يجب أن ترسم استراتيجية فلسطينية تقوم على أساس الاشتباك والصراع مع المحتل بكل أشكال المقاومة المشروعة والممكنة، ومطاردة وملاحقة دولة الاحتلال وقادتها وتعميق عزلتها ومقاطعتها في المحافل والمؤسسات الدولية كلها، ووضع المنطقة برمتها من جديد، أمام لحظة الحقيقة والاستحقاق، غير ممكن من دون جهد فلسطيني أولاً، وهذا يتطلب العمل على استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بتفعيل جدي وحقيقي للإطار القيادي المؤقت وان لا تبقى الاستراتيجية الفلسطينية قائمة على سيل من القنابل الصوتية التي لا تخيف أحداً، لفرط تكرار التهديد بتفجيرها من جهة، ولانعدام جديتها وجدواها من جهة ثانية، وإلا فإننا مقلوبون على مراحل تصفية حقيقية للقضية والمشروع الوطني الفلسطيني في ظل ما يحدث من تطوّرات وتغيّرات دولية وإقليمية وعربية، حيث مطلوب منا أن نلتقط وننجّر ما يحدث إيجابياً لمصلحة شعبنا وقضيتنا.

Quds.45@gmail.com

تغيير المعادلات.. بالصمود السوري والثبات الروسي - الإيراني

عدي رستم

منذ بداية الحرب على سورية كان التساؤل والاستفهام يحكم الجميع لجهة أين سيكون موقع روسيا في ظل ما يجري على الساحة العربية، خصوصاً مما يجري في سورية، إلى أن بلغت الأحداث السورية مشهداً تجسّد فيه الذكاء الاستراتيجي للدولة السورية في إرجاء لحظة تبلور المواقف لربط قاطرة ما سُمّي «الربيع العربي» بالمعركة على الإرهاب، لينكشف المشروع المخطط لسورية، فباتي الموقف الروسي قاسماً فاصلاً مبيّناً موضعاً الوقوف إلى جانب الدولة السورية حكومةً وشعباً وقيادة، وليتوضّع أنّ إصرار روسيا بعدم كسر الحلقة السورية يتأتى من القناة الروسية بمكانة سورية لإعادة رسم جغرافية المنطقة من جديد، لأنّ المراد كان أن يترتب على انتكاسها اجتياح أميركي يصل إلى حدود الأمن القومي الروسي.

ومن جهة أخرى القناة الروسية بأنّ موقع سورية في الشرق الأوسط هو موقع حاسم في السياسة والاقتصاد من أنابيب النفط والغاز وصولاً إلى الإحاطة بمياه المتوسط، فبالتالي الدفاع عن سورية هو الدفاع عن المدى الحيوي الاستراتيجي لروسيا على البحر المتوسط.

جرت محاولات عدة لتغيير أو لفرملة الموقف الروسي الداعم بالمطلق للدولة السورية، تهيئاً للسماح بمرور قرار وفقاً للفصل السابع في مجلس الأمن عبر مجموعة من الوقائع كان منها العام 2012 استهداف مبنى الأمن القومي الذي أدى إلى استشهاده أربعة من كبار الضباط

القادة في الجيش العربي السوري، من ثمّ الانتقال إلى محاولات المعارضة للسيطرة على مدن ومناطق جغرافية لإبداء عدم فاعلية الدولة السورية في استردادها، وكان أبرزها المحاولات المتكررة لاستهداف العاصمة القلعة دمشق.

عند التيقّن من الوصول إلى طريق مسدود بقدرات المعارضة المسلحة، بنتيجة ثبات الدولة السورية

الحضور الروسي الميداني في سورية أسقط مخطط انكسار سورية باجتياح أميركي يحاذي الأمن القومي الروسي والإيراني

وقوة الجيش وصمود الشعب، وبعد فشل كلّ الرهانات الأروغانية لإنتاج صيغة حلف من خارج مجلس الأمن للعمل العسكري في سورية، وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى ابتكار فكرة الضربة المحسوبة لإعادة التوازن العسكري لجسم المعارضة مع ضرورة التنبّه إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لعدم الانزلاق إلى حرب شاملة تمتدّ على مساحة المنطقة، قرّعت الطبول وحُشدت الأساطيل للضربة العسكرية بذريعة متعلّقة عن استخدام الدولة السورية للسلاح الكيميائي، ليتبيّن أنّ وهم التدخل هذا قد أخرج مع المعارضة السنياريو

كواليس

قال مصدر عسكري

متابع لمرحلة ما بعد

الغارات الروسية

على مواقع الجماعات

المسلحة في سورية

إنّ محاولة تضخيم

حادث دخول طائرة

روسية المجال الجوي

التركي هي اختبار لما

تريده واشنطن، فكلام

وزير الدفاع الأميركي

أنه ليس حادثاً عابراً

سيكشفه قراره

بالإبقاء على صواريخ

باتريوت على الحدود

التركية مع سورية

بداعي مخاطر جديدة،

أم التأكيد على قرار

سحب الصواريخ...؟

ويرغب الاتحاد الأوروبي في إقامة «مواقع ساخنة» لتسجيل طالبي اللجوء على الأراضي التركية، وهو ما استبعدته أخيراً رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو.

وأعلنت وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية «Frontex»، أنّها ستضطر هذا العام إلى «استئجار 60 طائرة ركاب لإرجاع اللاجئين غير الشرعيين إلى بلدانهم». فيما احتجّت الوكالة العام الماضي إلى استخدام 39 طائرة فقط لهذا الغرض. و أكد رئيس «Frontex» فابريس ليجيري، إن 630 ألف وصولاً بطريقة غير شرعية إلى الدول الأوروبية منذ بداية العام، وقال: «لقد سجلنا زهاء 630 ألف حالة عبور غير قانونية للحدود من قبل المهاجرين».

و أكد رئيس الوكالة أن 39 في المئة من الحالات فقط على الأكثر يصح فيها تحريك اللاجئين. لرفض الدول التي جاءوا منها استقبالهم، داعياً دول الاتحاد الأوروبي إلى توثيق العمل المشترك في ما بينها بهدف تسوية مشكلة المهاجرين غير الشرعيين.

يذكر في هذا الصدد أنّ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كان قد دعا إلى السماح للاجئين بالبقاء لمدة طويلة «عندما لا يوجد إمكان لرجوعهم»، مذكراً بأنه يجب احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين في حصولهم على اللجوء، ويجب على الدول تنفيذ التزاماتها الدولية وبالأخص مبدأ الامتناع عن إجبار الناس بالعودة إلى العودة إلى الوطن.



وكان قادة الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا الأسبوع الماضي في قمة طارئة حول المهاجرين على تقديم مزيد من المساعدات إلى انقرة ودول أخرى في المنطقة لتستضيف الجهود للتعامل مع نحو 30 ألف مهرب للبشر في تركيا.

كيف تعلن بدء سحب الأسلحة من خط التماس بشرق أوكرانيا

بوروشينكو: الولايات المتحدة ستورد أسلحة حديثة لأوكرانيا



وكان قادة الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا الأسبوع الماضي في قمة طارئة حول المهاجرين على تقديم مزيد من المساعدات إلى انقرة ودول أخرى في المنطقة لتستضيف الجهود للتعامل مع نحو 30 ألف مهرب للبشر في تركيا.

السبت. من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو أن الولايات المتحدة وعدت بلاده بتوريد أنواع جديدة من الأسلحة لها، وقال: «التقيت في نيويورك ثلاث مرات الرئيس الأميركي باراك أوباما، قبل وبعد لقاءه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبعد محادثاتي مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، حيث أطلعني أوباما على أنه وقع تكليفاً بتسليم أوكرانيا أنواعاً جديدة من الأسلحة».

وأضاف: «أوباما وقع تكليفاً بتسليم أوكرانيا إدارات بعيدة المدى مضادة لسرايا المدفعية»، قائلاً: «حاجتنا لهذه الأسلحة مثل الهواء».

وكان السفير الأميركي في أوكرانيا جيفري باييت قال في أواخر أيلول المنصرم بأن بلاده ستورد الرادارات المذكورة من طراز Q36 لأوكرانيا حتى أواخر الخريف الجاري، مشيراً إلى أن هذا القرار اتخذ خلال محادثات بوروشينكو وباييد.

وتستخدم المنظومة المتنقلة من إدارات Q36 لكشف ومراقبة قصف المدفعية والصواريخ وتأمين إطلاق النيران المضادة لسرايا المدفعية المعادية.

يذكر أن وزير الداخلية الأوكراني أرسين أوكافوك أعلن في الأسبوع الماضي حصول الحرس الوطني الأوكراني على بنقذات قصف من العيار الكبير «Barret»، أميركية الصنع، إضافة إلى قنابل مضادة للدبابات من طراز DRTG-73 خصصت للجيش الأوكراني.

الاتلاف الحاكم في البرتغال يفوز في الانتخابات

بلا غالبية برلمانية

فازت حكومة يعين الوسط في البرتغال في انتخابات عامة مثلت اختباراً لسياساتها التقشفية الصارمة ولكن إخفاقها في الفوز بغالبية في البرلمان يثير احتمال حدوث غموض سياسي.

ويعد فرز 99.1 في المئة من الأصوات حصل الائتلاف الحاكم على 38.5 في المئة مقابل 32.4 في المئة للحزب الاشتراكي بزعمارة انطونيو كوستا. وأظهرت النتائج حصول الحكومة على 100 مقعد فقط في البرلمان المؤلف من 230 عضواً وهو ما يقل عن العدد الذي تحتاجه إلى تحقيق غالبية وهو 116 مقعداً رغم أنّ الحصص قد ترفع بشكل طفيف مع إعلان النتيجة النهائية.

وسيكون رئيس الوزراء البرتغالي بيدرو پاسوس كويلو أول زعيم في أوروبا يُعاد انتخابه بعد فرض تقشف على الناخبين بموجب برنامج إنقاذ دولي أعقب بدء أزمة الديون السيادية عام 2009.

وقال پاسوس كويلو إنه مستعد لتشكيل حكومة جديدة، ولكنه أشار إلى احتمال اضطراره لقبوله لحلول وسط في ما

يتعلق بالأمور السياسية، وأضاف: «نفسر غالبية في البرلمان»، ومع ذلك، فقد تثير أي حكومة أقلية قلق المستثمرين في البرتغال.

ولم تكمل حكومة أقلية واحدة فترتها في البرتغال منذ الإطاحة بالنظام الفاشي الذي فرضه الدكتاتور انطونيو سالازار عام 1974.

موسكو تدين القصف الأميركي مستشفى قندوز

و«أطباء بلا حدود» تعتبره متعمداً

قبل الأميركيين في البلاد. من جهة أخرى، رجح الأمين العام لمنظمة «أطباء بلا حدود»، كريستوفر ستوكس أن تكون الغارة التي شنتها القوات الأميركية على مستشفى

تديره المنظمة بمدينة قندوز في أفغانستان «حادفاً متعمداً».

وقال ستوكس في بيان صدر الأحد إن تصريحات بعض المسؤولين الأفغان بشأن ملابس الحادث تعني أن «القوات الأفغانية والأميركية المشتركة قررت تدمير مستشفى وجد فيه أكثر من 180 موطفاً ومريضاً بشكل كامل بحجة أن عناصر حركة طالبان كانوا في المبنى، بحسب مزاعمهم».

وشدد ستوكس على أن الحادثة «جريمة حرب»، لافتاً إلى أن هذا الأمر «يتناقض تماماً مع محاولات أولية للحكومة الأميركية التقليل من أهمية الهجوم من خلال وصف الحادث بأضرار مرافقة».

وفي وقت سابق، طالبت منظمة «أطباء بلا حدود» بإجراء تحقيق دولي مستقل كامل وحقيق في هذه القضية، مؤكداً أن «الاعتماد على تحقيق داخلي يقوده طرف في النزاع أمر غير كاف تماماً»، في إشارة إلى التحقيق الذي بدأت به وزارة الدفاع الأميركية.

أعلنت موسكو أمس إدانتها للغارة الجوية الأميركية على مستشفى «أطباء بلا حدود» بقندوز الأفغانية، مطالبة بإجراء تحقيق مستقل في هذه الغارة.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في بيان: «ندين بحزم الغارة الجوية على المنشأة المدنية وطالبنا بإجراء تحقيق غير منحاز للحادث فوراً ومحاسبة المسؤولين عن المأساة». وأكدت أن موسكو تتفق مع ما أعلنته منظمة «أطباء بلا حدود»، بشأن الحادثة، حيث وصفت الأخيرة الغارة الأميركية بهـ«الانتهاك الصارم للقانون الدولي».

واستغربت زاخاروفا تنفيذ الهجوم «رغم تسليم قوات التحالف الدولي لإحداثيات دقيقة لوجود المستشفى بهدف منع حصول هجمات متعملة». وأوضحت أن تصريحات المنظمة الدولية أكدت عدم وجود مقاتلي جماعات متطرفة في المستشفى لحظة الهجوم.

وعادت الدبلوماسية الروسية إلى الأذهان أن هذا الحادث ليس الأول من نوعه، مشيرة إلى أن عدداً من المدنيين في أفغانستان لقوا حتفهم في السابق بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة من